

الاسرائيلية . وقد ادخل هذا البند في التزام الحكومة السابقة ، بفعل تحفظ احد شركائها السابقين في الحكم ، وهو الحزب الديني القومي ، على البرنامج الحكومي الذي يشير بوضوح الى امكانية الانسحاب من الضفة الغربية . وقد أعادت حكومة رابين مرة اخرى التزامها بهذا البند ، على أمل ان يدخل الحزب الديني القومي ، الائتلاف الحكومي مرة اخرى ، مما سيعطي الحكومة قدرة على العمل والمناورة السياسية ، من خلال قاعدة برلمانية أوسع (٥٦) .

**أما في الجانب الأردني ،** فان المقاطع الرئيسية المحددة للتسوية السياسية على صعيد الضفة الغربية ، تتلخص فيما يلي :

١ - الحكم الأردني هو الذي فقد الضفة الغربية في حرب العام ١٩٦٧ وهو المسؤول عن عودتها الى الحضيرة العربية . ويعزز هذا الطرح الأردني ، قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ الذي يشكل القاعدة العامة لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، والذي بنص على ان الأردن هو المعني مباشرة بجزء من الاراضي العربية المحتلة ، الا وهي الضفة الغربية .

٢ - منظمة التحرير الفلسطينية غير المشمولة بقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ ، تستطيع المشاركة في مرحلة من مراحل التسوية ضمن نطاق مؤتمر جنيف ، على أساس المطالبة بالحقوق « الاخرى » للشعب الفلسطيني ، الواقعة خارج نطاق المسؤوليات الاردنية في هذا الصدد ، والمحددة بقرار مجلس الامن المذكور . وقد حدد الملك حسين ذلك في خطابه الشهير في الاول من ايار ( مايو ) الماضي كما يلي : « ويستطيع وفد المنظمة ان يطالب بالحقوق الشرعية للشعب فلسطين التي نصت عليها قرارات الامم المتحدة على مدى القضية الفلسطينية والتي تتعدى صلاحياتنا ومسؤولياتنا المحددة في نطاق قرار مجلس الامن ٢٤٢ » (٥٧) .

٣ - مشروع « المملكة العربية المتحدة » الذي جرى الاعلان عنه في آذار ( مارس ) ١٩٧٢ ، والذي لم يرد في أي من تصريحات المسؤولين الاردنيين طوال الفترة التالية على حرب تشرين ، هو التجسيد العلني لنزوع الاماني الوطنية الفلسطينية نحو بناء كيان ذاتي خاص بها . ولا تعتبر الخيارات التي حددها الملك حسين للفلسطينيين بعد حرب تشرين ، أكثر من تعديل مقترح لمشروع المملكة العربية ذاته (٥٨) .

اي ان هذا المحدد الذي يعتبر مشروع المملكة المتحدة قاعدته الاساسية ، يمثل حلا اردنياً خاصاً ، يستجيب في آن معا لكل من التحديدات الاسرائيلية المثلة في رفض قيام كيان فلسطيني مستقل ، والدور الأردني المناط به أصلاً ، ونعني به مواصلة تغييب الدور الخاص للشعب الفلسطيني ومصادرة هويته الوطنية الخاصة .

في ضوء التحديدات العامة السابقة لوقف كل من اسرائيل والأردن ، فان الاتصالات التي جرت لـ « سد الفجوة » ، بحسب التعبير الاسرائيلي ، تنحصر ضمن اطار « اختبار الفوارق » بين موقفي الطرفين ، وفحص امكانية التوصل الى تسوية لفك « ارتباط » القوات بين الجانبين ، في ضوء المعايير الاساسية التي يلتزم بها كل طرف ازاء الآخر ، وفي ضوء المصلحة المشتركة الثابتة ، في استبعاد وجود طرف ثالث في التسوية ، ينازعهما بقوة على صياغة المستقبل السياسي لمصر وارض الشعب الفلسطيني . ومع ذلك فان مصلحة كل من اسرائيل والحكم الأردني « لسد الفجوة » القائمة ، لم تشكل ضغطاً متساوياً في الثقل على موقف كل من الطرفين . فبينما تمتلك اسرائيل بيدها ورقة الارض فان الحكم الأردني لم يملك في يده أكثر من التلويح بخطر كف يده عن الضفة الغربية ، واضطرار اسرائيل ، بالتالي ، الى التنازل عن الارض للطرف الفلسطيني الذي تلتزم